

Distr.: General
30 April 2007
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالمادة ١٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وطلب المجلس إليّ فيها موافاته في تقريره القادم بتفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار وفي تنفيذ قرار ترسيم الحدود الصادر عن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويعرض التقرير أيضا آخر المستجدات عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا منذ صدور تقريره الأخير (S/2007/33) المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كما يغطي الحالة حتى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

ثانيا - التطورات الأخيرة

الحالة العسكرية

٢ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت الحالة العسكرية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها متوترة تنذر بالانفجار. فقوات الدفاع الإريتريّة التي دخلت المنطقة في قطاعها الغربي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بالدبابات والمدفعية ومعدات الدفاع الجوي لا تزال موجودة في منطقتي مايليبا وأم حجر. وتواصل قوات الدفاع الإريتريّة علاوة على ذلك نشر قوات إضافية في القطاع الغربي على طول محاور تيسيبي - مايليبا - أم حجر، وبارنتو - كيركيسي - شامبيكو، وتوكول - مولكي - شامبيكو. وقد نشرت إريتريا في القطاع الغربي، وفقا لمراقبي بعثة الأمم المتحدة، ما يزيد على ٢٠٠٠ من القوات ونحو ١٢٠٠ من أفراد الميليشيات مع ١٦ دبابة ومنظومتين لقاذفات الصواريخ متعددة الفوهات و ٧ مدافع للدفاع الجوي. وفي الوقت نفسه، استمر على امتداد محاور آدي كيه - كسكيسي - سينا، وماي أيبي - تسورينا، ومنديفيرا - ديركو - جسر ميريب



نشر عناصر قوات الدفاع الإريتيرية في القطاع الأوسط، وكان قد بدأ في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتشير آخر التقديرات إلى أن حوالي ١٧٠٠ من العناصر التي يشتبه في انتمائها إلى قوات الدفاع الإريتيرية نُشرت في القطاع الأوسط. وتقوم قوات الدفاع الإريتيرية منذ دخولها المنطقة الأمنية المؤقتة بتعزيز خطوطها الدفاعية، لا سيما في منطقتي أم حجر وشيلالو في القطاع الغربي وفي منطقتي تسورينا والقلعة الإيطالية في القطاع الأوسط. إضافة إلى ذلك، نشرت إريتريا حوالي ٦ من المدافع المضادة للطائرات حول المنطقة الواقعة بها مطار عصب في القطاع الشرقي الفرعي.

٣ - وفي الوقت نفسه، قامت إثيوبيا بتدريجياً بتكثيف وجودها العسكري قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة حيث نقلت إلى مواقع متقدمة معدات ثقيلة وأفراد عسكريين، لا سيما في القطاع الغربي والقطاع الشرقي الفرعي. ووفقاً لما لاحظته مراقبو بعثة الأمم المتحدة في القطاع الغربي، فإن القوات المسلحة الإثيوبية قامت بنشر قوات قوامها حوالي ١٢٠٠ فرد، و ١٨ قطعة مدفعية، و ٤ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم و ٣ منظومات لقاذفات الصواريخ متعددة الفوهات وذلك على بعد ٧ كيلومترات تقريباً من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة في منطقة راويان الواقعة قبالة منطقة أم حجر، كما نشرت ١٦ قطعة مدفعية حول منطقة آدي تاكالو. إضافة إلى ذلك، شهدت البعثة منذ ١٢ شباط/فبراير نشر ٣ مدافع مضادة للطائرات، و ٣ قاذفات للصواريخ محمولة على مركبات، و ١٧ قطعة مدفعية، و ١٢ دبابة وذلك على مقربة من بور في القطاع الشرقي الفرعي على بعد مسافة تتراوح بين ٣ و ٥ كيلومترات من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية.

٤ - وفي ٢٣ آذار/مارس، اتصلت السلطات الإثيوبية ببعثة الأمم المتحدة زاعمة أن إريتريا قامت مؤخراً بنقل عدد إضافي من الدبابات وقطع المدفعية الثقيلة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة في منطقة أم حجر بالقطاع الغربي. بيد أن البعثة لم تستطع تأكيد تلك الأنباء نظراً للضعف الكبير الذي يعتري قدرتها على الرصد من جراء القيود المفروضة من جانب إريتريا على حرية حركة أفراد البعثة في ذلك القطاع. وأفادت البعثة في وقت لاحق، في الفترة بين ٥ و ١٠ نيسان/أبريل، بحدوث المزيد من التنقلات واسعة النطاق للقوات المسلحة الإثيوبية ومدافع الهاون والمدافع والذخائر والمعدات اللوجستية وذلك في منطقتي شيرارو وحميرة وعلى امتداد محور إندا بيغونا - آدي دارو - نيبيريد في القطاع الغربي قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٥ - وبالرغم من تكثيف الأنشطة العسكرية من جانب الطرفين، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضاً ملحوظاً في عدد الحوادث الواقعة عبر الحدود. ومع ذلك، فقد

تعين على مراكز المراقبة التابعة للبعثة والواقعة في مناطق حرجة التدخل في عدد من المناسبات لترع فتيل التوتر على طول الحدود وللتحقيق في أنباء بوقوع حوادث عبر الحدود تنطوي على سرقات للماشية وعمليات إعادة أشخاص لمواطنهم بعد عبورهم الحدود عن غير قصد. والطرفان، وإن أكدا علانية انتفاء النية لديهما لاستئناف الأعمال العدائية، فإن تصعيدهما لأنشطتهما العسكرية في الميدان يتسق مع إمكانية اتخاذهما استعدادات لمواجهة محتملة.

٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قام مهاجمون مجهولو الهوية باختطاف ٥ رعايا أجنب و ٨ إثيوبيين في صحراء عفار الواقعة في شمال إثيوبيا قرب الحدود الجنوبية من المنطقة الأمنية المؤقتة مما أدى إلى تفاقم حدة التوتر بين البلدين. وقد أُطلق سراح الرعايا الأجانب ومرافقيهم الإثيوبيين في ١٢ آذار/مارس و ٢٣ نيسان/أبريل على التوالي.

القيود المفروضة على حرية حركة أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

٧ - إن القيود واسعة النطاق التي تفرضها إريتريا على بعثة الأمم المتحدة والتي ذكرتها سابقا في تقريرتي إلى مجلس الأمن لا تزال قائمة. وقد شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير فرض المزيد من القيود الصارمة على حركة دوريات البعثة في القطاعين الغربي والأوسط، لا سيما في المناطق التي لاحظت فيها البعثة أنشطة عسكرية جارية ونشر لقوات الدفاع الإريتري والمليشيات. وفرضت إريتريا منذ ٥ نيسان/أبريل قيودا جديدة في منطقة شيلالو عموما في القطاع الغربي داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، مما حال تماما دون تحرك دوريات البعثة عبر الحدود في تلك المنطقة وأسفر عن صعوبات تشغيلية ولوجستية كبيرة تواجهها البعثة. بيد أن إريتريا قامت إثر اعتراض البعثة برفع هذه القيود الجديدة جزئيا ونسبتها إلى قادة محليين اتخذوا إجراءات لم يُأذن لهم بها.

٨ - ونتيجة لتلك القيود القائمة، تقلص نطاق حركة دوريات البعثة بحيث أصبح يقتصر أساسا على التحرك على امتداد خطوط الإمدادات الرئيسية واقتصر على بعض مناطق القطاعين الغربي والأوسط داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. إضافة إلى ذلك، لا تزال إريتريا تطبق الحظر المفروض على تحليق الطائرات المروحية التابعة للأمم المتحدة مما يشل حركتها، وقرار تخفيض حصص الوقود الموردة إلى البعثة مما يؤدي إلى عواقب سلبية وخيمة على القدرة التشغيلية للبعثة ويحد من إمكانية قيامها بالتخطيط لحالات الطوارئ.

٩ - وقد حاولت البعثة التحقيق في أنباء أفادت بتقديم القوات المسلحة الإثيوبية ونشر معدات ثقيلة وأسلحة قرب الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة غير أن دوريات البعثة مُنعت من الوصول إلى مراكز القوات الإثيوبية في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة. وقد تذرعت السلطات الإثيوبية لتضييق نطاق حركة تلك الدوريات بخطر وجود ألغام في المنطقة

مما قد يضر بسلامة دوريات البعثة. لكن البعثة أفادت بأن القوات المسلحة الإثيوبية استخدمت في بعض الأحيان الحواجز لمنع وصول الدوريات إلى مواقع حساسة، لا سيما في القطاع الشرقي الفرعي.

لجنة التنسيق العسكرية

١٠ - عُُلِّقت منذ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية. ورغم محاولات البعثة المتكررة إقناع الطرفين بأهمية عقد اجتماعات اللجنة بوصفها محفلاً فريداً لمناقشة المسائل العسكرية والأمنية الملحة، فإن الحكومة الإثيوبية تؤكد أنها لن تعاود المشاركة في الاجتماعات إلا بعد سحب إريتريا ما تصفه أديس أبابا بالمعدات العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة، بينما تدعي إريتريا أن عدم مشاركة إثيوبيا في اجتماعات اللجنة يشكل انتهاكاً لاتفاق وقف الأعمال العدائية. وذكرت إريتريا أنها لن تشارك في الأنشطة المقبلة للجنة إلا إذا قدمت البعثة إليها إيضاحاً رسمياً لأسباب تعليق الاجتماعات منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتواصل البعثة الاتصال بالطرفين في إطار سعيها إلى تسوية الخلافات بينهما في هذا الشأن وإلى استئناف عمل اللجنة وهو أمر حاسم في ضوء التصعيد العسكري الجاري في مناطق الحدود.

الأعمال المتعلقة بالألغام

١١ - واصلت البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير الاضطلاع بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وحماية الأفراد الذين يقومون بإزالتها. ورغم تزايد القيود التي تواجهها والتي تفرضها إريتريا على حرية حركة أفراد البعثة في العديد من مناطق القطاعين الأوسط والغربي، فقد شرع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة في تطهير الطرق والتثقيف بشأن أخطار الألغام والقيام بأعمال التخلص من الذخائر المتفجرة وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة. لكن المركز عاجز عن التأكد من استمرار خلو تلك الطرق من الألغام، لا سيما في القطاع الغربي، خاصة وأن الطرفين يكتنفان من أنشطتهما العسكرية.

١٢ - وفي ١٦ آذار/مارس، أبلغت السلطات الإريتيرية البعثة بقرارها طرد مدير برنامج المركز بزعم انتهاكه المتكرر للقوانين واللوائح الإريتيرية، وقد طعنت البعثة في صحة هذه الادعاءات قبل أن تمتثل لقرار الطرد.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧)

إعادة تشكيل قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

١٣ - بدأت البعثة، اعتباراً من مطلع شهر شباط/فبراير، تقليص قوام عنصرها العسكري من ٣٠٠ إلى ١٧٠٠ فرد، بما في ذلك ٢٣٠ مراقباً عسكرياً، وذلك وفقاً للفقرة ٢ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧). وخُفض قوام الكتيبة الأردنية من ٧٥٠ فرداً إلى ٥٠٠ فرد، وكذلك المستشفى الأردني من المستوى الثاني من ٦٠ إلى ٤٠ فرداً. وقد جرت عمليات الخفض هذه أثناء تناوب الأفراد الأردنيين في شهر شباط/فبراير. كما أُجري تقليص قوام الكتيبة الهندية من ٨٥٠ فرداً إلى ٦٠٠ فرد أثناء تناوب أفرادها في شهر آذار/مارس ومطلع شهر نيسان/أبريل. كما قُلِّص عدد أفراد السرية الكينية لإزالة الألغام من ١٠٠ فرد إلى ٤٠ فرداً في شهر آذار/مارس، بينما سيكتمل خفض عدد أفراد سرية هندسة الإنشاءات من ١٢٠ فرداً إلى ١٠١ أفراد بنهاية شهر نيسان/أبريل.

١٤ - وبينما احتفظت البعثة بجميع المواقع العسكرية القائمة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، تحقق تقليص قوام الوحدات عن طريق خفض عدد الأفراد في ملاك كل موقع. واحتفظت البعثة بالمواقع العسكرية في المناطق الرئيسية الحساسة بالمنطقة، بما في ذلك نقاط الدخول إليها والخروج منها. وسيكون الاحتفاظ بهذه المواقع بالغ الأهمية من أجل تجنب المزيد من التناقص في قدرة البعثة على مراقبة حركة القوات والمعدات العسكرية الثقيلة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها. وبالاتزان مع القيود المفروضة على حرية تنقل دوريات البعثة، فإن الاحتفاظ بهذه المواقع الثابتة للمراقبة يكتسب أهمية خاصة.

خفض قوام العنصر المدني للبعثة

١٥ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٨١ (٢٠٠٦)، قلصت البعثة ملاك موظفيها المدنيين بما عدده ٢٣ وظيفة دولية في أعقاب التقليص السابق لقوام عنصرها العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت البعثة استعراض احتياجاتها من الموظفين المدنيين في ضوء عملية إعادة تشكيل العنصر العسكري التي جرت مؤخراً، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧).

تعاون الطرفين في تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧)

١٦ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم يُحرز سوى القليل من التقدم في كفالة تعاون الطرفين على تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة فيه، وكذلك قرارات المجلس السابقة، ولا سيما القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥).

١٧ - وفي ١ شباط/فبراير، تلقيت رسالة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، كرر فيها، من بين جملة أمور، موقف حكومته المتمثل في رفض تعيين نائب الممثل الخاص السيد عزوز النيفر في آب/أغسطس ٢٠٠٦، بصفته ممثلي الخاص بالنيابة للبعثة، وطلب تعيين ممثل خاص جديد. وفي ظل هذه الظروف، يواصل ممثلي الخاص بالنيابة الاضطلاع بمسؤولياته بصفته رئيس البعثة من أديس أبابا، حيث لا يُسمح له بالسفر إلى إريتريا. وفي غضون ذلك، وعلى النحو المبين في الفرع الثاني من هذا التقرير، تزيد إريتريا من قيودها المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، كما تمنع إثيوبيا الدخول إلى مواقع معينة للقوات المسلحة الإثيوبية. وفضلا عن ذلك، يواصل الطرفان نشر قوات ومعدات ثقيلة داخل المنطقة وبالقرب الشديد منها، كما يكتفان أيضا من تبادل الاتهامات الخطيرة عن طريق البيانات العامة.

١٨ - وفي الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٧٤١ (٢٠٠٧)، دعاني المجلس، أنا والمجتمع الدولي، إلى التواصل مع إريتريا وإثيوبيا لمساعدتهما على تطبيع علاقتهما وتعزيز الاستقرار بين الطرفين، وإرساء أسس السلام الدائم في المنطقة. واستُشِرْتُ، منذ اتخاذ هذا القرار، أعضاء المجلس والشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين، بشأن النهج الأنسب لتنسيق جهودنا من أجل تلبية طلب مجلس الأمن هذا. وفي ضوء هذه الاتصالات، يشجعي استمرار بعض أعضاء المجتمع الدولي في المشاركة في تعزيز العمل على تحسين العلاقات وفي المحاولات الرامية إلى التغلب على الجمود الحالي في الموقف بين الطرفين.

١٩ - وفي غضون ذلك، بدأت اتصالات مع الطرفين للحصول على وجهات نظرهما والإعراب عن استعدادي للمشاركة معهما في تحديد نُهج سريعة ومبتكرة ترمي إلى التغلب على الجمود الحالي في الموقف، وذلك بغية تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا، بما في ذلك قرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وخلال هذه الاتصالات الأولية، كررت إريتريا تأكيد أن قرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، هو قرار نهائي وملزم، ولذلك يجب تنفيذه تنفيذا كاملا، على نحو ما نص عليه اتفاق السلام الشامل المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ومن جانبها، شددت إثيوبيا على قبولها قرار تعيين الحدود الصادر عن اللجنة، بينما أصرت على أن المشاكل التي قد تنشأ عن ترسيم الحدود لا يمكن تسويتها إلا من خلال الحوار مع إريتريا. وفي غضون ذلك، واصلت إثيوبيا أيضا الامتناع عن سداد حصتها في نفقات لجنة الحدود.

٢٠ - وكرر رئيس وزراء إثيوبيا، في خطاب ألقاه أمام مجلس نواب الشعب في ٢٩ آذار/مارس، تأكيد أن حكومته تقبل قرار لجنة الحدود، وأشار إلى المقترحات التي قدمت

في وقت سابق لتنفيذه. وفي ١٣ نيسان/أبريل، الذي يوافق الذكرى السنوية الخامسة لقرار تعيين الحدود، تلقيت رسالة من رئيس جمهورية إريتريا، دعا فيها إلى منظور جديد وعادل في تناول المشكلة، وأشار إلى أن استمرار عدم القيام بذلك ”... يحمل، وربما يُحدث، مأساة إنسانية نرجو بصدق تجنبها...“.

رابعاً - لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

- ٢١ - أغلقت اللجنة مكتب الاتصال التابع لها في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويرد تقرير مفصل عن أنشطة اللجنة أثناء فترة الإبلاغ في مرفق هذا التقرير.
- ٢٢ - ونظرا للطريق المسدود الحالي بين الطرفين، يؤسفني الإفادة بأنه منذ اتخاذ القرار ١٧٤١ (٢٠٠٧)، لم يُحرز أي تقدم باتجاه تنفيذ قرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود والمؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتلق الصندوق الاستئماني المنشأ عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) من أجل دعم عملية ترسيم الحدود أي تبرعات إضافية من الدول الأعضاء.

خامساً - حقوق الإنسان

- ٢٣ - واصلت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع معلومات مباشرة من ضحايا حالات انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، ومن الشهود على تلك الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت البعثة بزيادة عدد الحالات الفردية لعبور الحدود، حيث يفر العديد من طالبي اللجوء من إريتريا إلى إثيوبيا.
- ٢٤ - وفضلاً عن ذلك، تضطلع البعثة بأنشطة لبناء القدرات والترويج فيما يتصل بحقوق الإنسان بالاشتراك مع آخرين من أصحاب المصلحة، وغالباً ما يتم ذلك في إثيوبيا. وتستهدف أنشطة بناء القدرات الجماعات النسائية، والمسؤولين في مجالي القضاء وإنفاذ القانون، وطلبة الجامعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة زيادة في الطلب على هذه الأنشطة.
- ٢٥ - وفي غضون ذلك، تواصلت البعثة بمواجهة معوقات في مجالي الرصد والمساعدة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما في ضوء ما هو متاح للبعثة من موارد محدودة في هذا الخصوص، والقيود المستمرة على تنقل أفرادها على المحاور الرئيسية على امتداد المنطقة الأمنية المؤقتة، واشتراط حصول موظفي شؤون حقوق الإنسان على إذن رسمي قبل الاتصال بالسلطات المحلية.

سادسا - الأنشطة الإنسانية

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تقديم المساعدات الإنسانية في إريتريا لمواجهة تحديات كبيرة، لا سيما في ضوء الوجود المحدود للشركاء من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ورغم التقارير المشجعة الواردة من برنامج الأغذية العالمية بشأن إنتاج حبوب غذائية ذات غلة مرتفعة في إريتريا في العام الماضي، هناك مناطق المحصول فيها محدود أو لا يوجد محاصيل فيها، مما يهدد الأمن الغذائي لجزء كبير من السكان المحليين في إريتريا. وفي غضون ذلك، ما زالت أنشطة برنامج الأغذية العالمي معلقة، عقب مقرر اتخذته حكومة إريتريا بإدماج جميع المعونات الغذائية الوافدة في سياساتها الوطنية للأمن الغذائي.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، ما زالت ظروف اللاجئين والمشردين داخليا في إريتريا مستقرة نسبيا. وفي الوقت الراهن، تستضيف إريتريا ٣ ٧٩٢ لاجئا صوماليا في مخيم إمكولو بالقرب من مصوع، و ٧٥٢ لاجئا سودانيا في مخيم اللاجئين في إليت، في إقليم غاش بركة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أسمرة ٧٧ لاجئا إثيوبيا و ١ ٨٩٦ من ملتمسي اللجوء، وما يقرب من ١٤ ٥٠٠ لاجئ إريتري في مخيم شمبلا في إثيوبيا. وواصلت المفوضية أيضا تقديم دعمها لـ ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من السودان لإريتريا في قطاع سبل المعيشة، لا سيما في مجال تعزيز الاكتفاء الذاتي عن طريق تشييد العديد من السدود الصغيرة لزيادة الري. وبالإضافة إلى ذلك، تجري المفوضية حاليا ترتيبات لإعادة الطوعية لعدد من اللاجئين من إريتريا إلى السودان.

٢٨ - وفي إثيوبيا، من المرتقب تحسن حالة الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٧ نظرا لزيادة المحصول في العديد من أنحاء البلد. بيد أنه رغم هذه التوقعات الإيجابية، ستستمر الحاجة إلى تقديم مساعدات غذائية طارئة لما يقدر عددهم بـ ١,٣٦ مليون شخص وذلك نظرا للجفاف في بعض المناطق والفيضانات الشديدة في مناطق أخرى. وقد أخذت الحكومة الإثيوبية بنهج تجميعي جديد يهدف إلى كفالة تحسين حالة التأهب، وزيادة المساءلة والقدرة على الاستجابة خلال حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، يتفشى الإسهال الحاد السائل إلى مناطق جديدة، نظرا لعدم كفاية الحصول على مياه الشرب النقية، وعدم وجود مرافق صحية مناسبة وممارسات غير مأمونة في النظافة الصحية.

سابعا - ملاحظات

٢٩ - أعرب عن قلقي الشديد للطريق المسدود الذي يعترض عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا وبسبب تزايد التوتر بين البلدين. وتتفاقم الحالة من جراء بيانات عامة عدائية -

والوضع العسكري والأمني القابل للاشتعال في المنطقة الأمنية المؤقتة وحولها ومشاركة الأطراف في أزمات إقليمية معقدة أخرى. وما زال هذا الطريق المسدود يشكل مصدر عدم استقرار خطير للبلدين، وللإقليم على صعيد أوسع. وما زال لا يمكن التنبؤ بالوضع بين الطرفين، لا سيما نظرا لأن الإطار الزمني المحدد باثني عشر شهرا، الذي طرحته لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا على الطرفين في بيانها المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن ترسيم الحدود، سينتهي عما قريب.

٣٠ - وأحث الطرفين على الامتناع عن إصدار بيانات عامة عدائية وسحب قواهما من مواقع داخل المنطقة الأمنية المؤقتة أو قرية جدا منها. وأطلب منهم أيضا التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بغية استئناف اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية، مما سيساعد على السيطرة على التوترات في الميدان ونزع فتيلها.

٣١ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/2007/33)، تقف الأمم المتحدة، وأنا شخصيا، على استعداد لمساعدة الطرفين في جهودهما من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات الجزائر. واعتزم أن أواصل تشجيع الطرفين والتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لدعم جميع الجهود المبذولة الرامية إلى تجاوز الجمود الحالي، وتهيئة بيئة تفضي إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة. وفي هذا السياق، انظر في تعيين ممثل خاص جديد لقيادة البعثة وللמضي قدما في جميع الجوانب المتصلة باتصالاتي مع الطرفين. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تتكامل الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الطرفين بالنجاح إلا إذا أبدى الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز الجمود الحالي، وقدمتا تعاونهما الكامل للبعثة ولجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ومارسا أقصى قدر من ضبط النفس على أرض الواقع.

٣٢ - وفي هذا السياق، شجعتي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إثيوبيا في ٢٩ آذار/مارس بقبول حكومته قرار تعيين الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. بيد أن موقف إثيوبيا بشأن التعاون مع لجنة الحدود في تنفيذ القرار ما زال يشكل عاملا رئيسيا في الطريق المسدود الراهن، إلى جانب تزايد التوتر بين البلدين. وبناء على ذلك، سيرحب المجتمع الدولي بتبيان حكومة إثيوبيا استعدادها للتعاون معنا كاملا مع لجنة الحدود، كي بمضي ترسيم الحدود قدما دون مزيد من التأخير أو الشروط المسبقة.

٣٣ - وفي غضون ذلك، تشكل القيود الحالية والمتزايدة التي تفرضها إريتريا على حركة البعثة وعملياتها انتهاكا خطيرا لاتفاق ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن وقف الأعمال العدائية، واتفاق بروتوكول عام ٢٠٠١ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ المبرم بين إريتريا

والبعثة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أدت هذه القيود إلى زيادة تقليل قدرة البعثة على الرصد داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وأثرت تأثيرا سلبيا شديدا على قدرتها على أداء المهام المأذون بها. وما زال المجتمع الدولي يتوقع من حكومة إريتريا رفع جميع هذه القيود دون مزيد من الإبطاء أو الشروط. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن البعثة قد وُزعت أصلا بناء على دعوة الطرفين.

٣٤ - ورغم زيادة تقليص العنصر العسكري بالبعثة، والآثار ذات الصلة على مجموع قدراتها التشغيلية والقيود الحالية التي صادفتها منذ عام ٢٠٠٥، ما زالت البعثة تؤدي دورا هاما في تشجيع ضبط النفس بين الطرفين، وتعزيز الالتزام الدولي المتواصل باتفاقات الجزائر وقرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود.

٣٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن الامتنان لممثلي الخاص بالنيابة ولجميع الأفراد المدنيين والعسكريين بالبعثة لاستمرار التزامهم وعملهم الكادح ومثابرتهم، لا سيما في مواجهة بيئة عمل تتزايد صعوبتها. وأود كذلك أن أتوجه بالشكر لجميع الشركاء في البعثة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووكالات الشؤون الإنسانية، ودول أعضاء منفردة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمات دولية أخرى، للدعم الذي تواصل تقديمه لعملية السلام. وأود أيضاً أن أشيد بصورة خاصة بالبلدان المساهمة بقوات لمواصلة دعمها لهذه العملية من عمليات حفظ السلام.

المرفق

لجنة الحدود بين إريتريا وأثيوبيا: التقرير الثالث والعشرين بشأن أعمال اللجنة

- ١ - هذا هو التقرير الثالث والعشرون للجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ويشمل الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد شمل التقرير السابق الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٢ - وحيث أن هذا هو أول تقرير تقدمه اللجنة إلى الأمين العام، بان كي - مون، تود اللجنة أن تعرب عن أطيح تمنياتها له في منصبه وتتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر معه ومع موظفيه الذي تمتعت به أثناء ولاية سلفه.
- ٣ - وقد أوضحت اللجنة في تقريرها السابق أنها لم تتلق بعد أي رد فعل من الطرفين بشأن إصدار بيانها المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتعرب اللجنة عن الأسف لعدم مضي الطرفين قدما حتى الآن كما هو متوخى في الفقرة ٢٢ من البيان، وبصورة خاصة، عدم توصلهما من تلقاء أنفسهما إلى الاتفاق اللازم بشأن وضع الأعمدة، كما لم يحرزا تقدما كبيرا في تنفيذ البيان ولم يمكنا اللجنة من استئناف نشاطها. وذكرت اللجنة كذلك في الفقرة ٢٢ من البيان، إنه إن لم يقيم الطرفان بأي من الإجراءات المذكورين آنفا في غضون ١٢ شهرا من صدور البيان، قررت اللجنة أن تظل الحدود تلقائيا غير مرسومة بنقاط الحدود الواردة في مرفق البيان وإنه يمكن عندئذ اعتبار أن ولاية اللجنة قد تحققت.
- ٤ - ومع ذلك، تود اللجنة أن تكرر التزامها الأكيد، الذي أعرب عنه في الفقرة ٢٨ من البيان، بأنها ستظل خلال فترة الإثني عشرة شهرا بعد صدور البيان، على استعداد لتقديم المساعدة في وضع أعمدة الحدود إذا اشترك الطرفان في طلب ذلك وقدمتا تأكيدات للتعاون والأمن.
- ٥ - وتعرب اللجنة عن الأسف لاستمرار إثيوبيا في رفض دفع اشتراكها في عمل اللجنة كما هو مطلوب بموجب المادة ٤ (١٧) من اتفاق الجزائر. وبينت اللجنة في تقريرها الأخير، أنها ستسعى إلى الحصول على الدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لإريتريا وإثيوبيا لتمكينها من تلبية الالتزامات التي تكبدها بالفعل. وقد أكد للجنة الآن أنها ستحصل على المساعدة إذا طلبتها. وهي تتوجه بالشكر للجهات المانحة ومديري الصندوق الاستثماري على دعمهم. بيد أن حصولها الآن على هذا الدعم لا يعفي إثيوبيا من واجبها بالوفاء بالتزامها إزاء اللجنة.

(توقيع) السير إيهو لوترباكت

رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

